

فانه يوافق الجمهور على ما ذهبوا إليه في الاستعارة بالكناية ، وقد أشرنا الى ذلك فيما تقدم .

وجميع هذه الاعتراضات لأن النكتة من المجاز ان المجاز لم يكن مجازا لأنه اثبات الحكم لغير مستحقه ، بل لأنه أثبت لما لا يستحق تشبيها . ورداً له إلى ما يستحق ، وانه ينظر من هذا إلى ذلك ، واثباته ما أثبت للفرع الذي ليس بمستحق يتضمن الاثبات للأصل الذي هو المستحق ، فلا يتصور الجمع بين شيئين في وصف أو حكم من طريق التشبيه والتأويل حتى يبدأ بالأصل في اثبات ذلك الوصف أو الحكم له (٥٥) .

ثم إن المركبات الاسنادية قد أقر بها السكاكي ، ولو قلنا انها موضوعة، فقد يقال إنما تسمى حقائق ومجازات باعتبار العقل فهي عقلية لا لغوية ، لأن للعقل فيها تصرفاً ، فاذا قلنا إن العرب وضعت «زيد قائم» لإفادة نسبة القيسام لزيد فكون ذلك حقيقة أو مجازاً ، لا يعرف إلا بتصرف العقل في تحقيق الاسناد وعدمه (٥٦) .

والقزويني وعبد القاهر الجرجاني يريان ان المجاز في الجملة (٥٧) ، ويضرب عبد القاهر مثلاً لذلك ، إذ يقول : واليد لا تكاد تقع للنعمة في مثال : « اليد للنعمة » إلا وفي الكلام إشارة إلى مصدر تلك النعمة وإلى المولى لها ، ولا تصلح حيث تراد النعمة مجردة من إضافة لها إلى المنعم أو تلويح به ، يبان ذلك أن تقول اتسعت النعمة في البلد ، ولا تقول اتسعت اليد في البلد . وتقول اقتنى نعمة ، ولا تقول اقتنى يداً ومجال أن تكون اليد اسماً للنعمة هكذا على الاطلاق ، ثم لا تقع موقع النعمة فيها من لغة العرب وذلك محال (٥٨) .

٥٥ - أسرار البلاغة : ٣٠٩ .

٥٦ - عروس الأفراح : ٤ : ٤ .

٥٧ - انظر : أسرار البلاغة : ٢٨٠ ، ٣٢٧ .

٥٨ - السابق : ٢٨٢ ، ٢٨٣ .